

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥٥٦

الأربعاء، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ويلسون	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريس مورينو
	ليتوانيا	السيد بابوليس
	ماليزيا	السيدة أدنين
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيدة شواجر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

جدول الأعمال

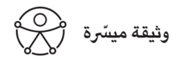
الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الأول المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٧ من القرار ٢٢٣٣ (٢٠١٥) (S/2015/819)

التقرير الثامن المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2015/826)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقريــر الأول المقــدم من الأمين العــام عملا بالفقرة ٧ من القرار ٢٢٣٣ (٢٠١٥) (S/2015/819)

التقرير الثامن المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2015/826)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/819، التي تتضمن التقرير الأول المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٧ من القرار ٢٢٣٣ (٢٠١٥) وإلى الوثيقة S/2015/826، التي تتضمن التقرير الثامن المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣).

وأعطي الكلمة الآن للسيد كوبيش.

السيد كوبيش (تكلم بالإنكليزية): في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، مر عام على تسلم الحكومة التي يقودها رئيس الوزراء حيدر العبادي مقاليد السلطة. ويواصل رئيس الوزراء بنشاط قيادة جهود ترمي إلى تنفيذ برنامج الحكومة وخطته الإصلاحية، برغم زيادة نطاق وتعقيد ما يواجه العراق من تحديات أمنية وسياسية واجتماعية وإنسانية وتلك المتعلقة بالميزانية. وفي نفس الوقت، يواجه رئيس الوزراء تحديات هائلة لتنفيذ إصلاحاته المزمعة، وذلك أساسا بسبب الخلافات والاستقطاب السياسي بين القوى السياسية. ففي الأسبوع الماضي، صوت مجلس النواب بالإجماع لمنع الحكومة من القيام بإصلاحات رئيسية من شأنها أن تنتهك الفصل بين سلطات فروع الحكومة الثلاثة والدستور. ويسعى رئيس الوزراء جاهدا، منذ توليه مهام منصبه، إلى ممارسة سلطته في حين ازدادت جرأة خصومه. وفي الوقت نفسه، لم يرق نطاق وتأثير الإصلاحات إلى مستوى تطلعات الجمهور.

وبرغم الآمال المعلقة على مقدرته على الدفع قدما بالمصالحة الوطنية وإشراك النطاق الأوسع من الطائفة السنية في العملية السياسية، فإن جهود رئيس الوزراء تتعرض للعرقلة من قبل عناصر تنتمي إلى جميع مكونات المجتمع العراقي، لأسباب أهمها عدم الثقة والمصالح الخاصة. ومع ذلك، فإن معظم العراقيين يعتقدون أن رئيس الوزراء العبادي يظل أفضل آمالهم لبناء عراق أفضل متحد ومزدهر وأقل طائفية، وهم يؤيدونه. وقد تمكن رئيس الوزراء حتى الآن الاحتفاظ بالدعم السياسي المتواصل لآية الله العظمى السيستاني بما له من نفوذ كبير والمرجعية. وأكدتُ لرئيس الوزراء وللقوى السياسية الأخرى الحاجة إلى الانفتاح والشراكة والشمول وإجراء مشاورات واسعة النطاق في عملية صنع القرار والعمل في وحدة وتعزيز الحوكمة الفعالة. فتصاعد المواجهات السياسية هو آخر ما يحتاجه البلد في هذه المرحلة.

وفي أعقاب الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية، يتزايد القلق بشأن الأزمة المالية في العراق وتزايد العجز في ميزانيته اللذين يسلطان الضوء على الحاجة إلى إجراء إصلاح اقتصادي

عاجل في البلد. وأحث الحكومة، بالإضافة إلى شركائها الأجانب، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، على اتخاذ تدابير عاجلة للتصدي للتحديات الملحة في مجالي الاقتصاد والميزانية.

تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق جهودها لتعزيز المصالحة الوطنية الشاملة بين زعماء جميع المكونات العراقية والمجموعات السياسية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية في العراق والبلدان المجاورة، وذلك دعما للحكومة العراقية وبالتنسيق معها. والبعثة على استعداد لدعم جميع الجهود التي ترمي إلى تعزيز عملية مصالحة شاملة، تؤكد على احترام وحدة العراق وسيادته ونظامه الدستوري. وهناك حاجة ملحة إلى إبداء الإرادة السياسية والملكية والالتزام بحل توفيقي تاريخي وبالمصالحة الوطنية، بغض النظر عن الآراء المتنافرة والمخاطرة السياسية، للاستفادة من الإشارات الصادرة عن بعض قادة السنة ومجموعات خارج العملية السياسية والتي تفيد باستعدادهم للانضمام إليها.

ويجب ألا تغفل الحكومة ومجلس النواب والقوى السياسية عن الحاجة إلى المضي قدما ببرنامج الحكومة للمصالحة الوطنية، بما في ذلك التشريعات ذات الأولوية المتعلقة بتعزيز نظام سياسي حقيقي وشامل للجميع في العراق استناداً إلى المساواة في الحقوق بين جميع العراقيين ومكافحة الطائفية والأيديولوجية المتطرفة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ومن شأن إحراز تقدم في الملف السوري نحو إيجاد حل سياسي أن يؤثر تأثيرا إيجابيا حاسما على تحقيق المصالحة الوطنية في العراق.

وثمة تقدم في جهود تحقيق الاستقرار التي تقودها السلطات المركزية والمحلية وتدعمها آلية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتمويل لتحقيق الاستقرار الفوري. وكان تحقيق الاستقرار في تكريت ناجحا، فقد عاد جميع سكانها المشردين تقريبا – حوالى ٠٠٠ ١٥٥ نسمة – إلى ديارهم. وقد طلبت أربع محافظات – الأنبار وديالى ونينوى وصلاح الدين – الآن الحصول على مساعدة إضافية من آلية التمويل. وتقف أسرة الأمم المتحدة في العراق على استعداد للتجاوب مع هذه الطلبات. وكما هو الحال غالباً، فإن التمويل هو المشكلة.

وفي المناطق المستردة من سيطرة تنظيم داعش، يجب أن تواصل الحكومة بذل كل جهد ممكن لكفالة استعادة الحكم الرشيد وسيادة القانون في أقرب وقت ممكن. وتنخرط بعثة الأمم المتحدة، بنشاط، مع السلطات المختصة بشأن هذه المسألة وكذلك مع قيادة قوات الحشد الشعبي.

ظل إقليم كردستان العراق لوقت طويل مصدرا للاستقرار والتنمية في العراق. غير أن الخلافات العميقة بين الأحزاب السياسية الرئيسية في الإقليم تهدد ذلك. وقد تواصلت على نطاق واسع مع محاورين أكراد، مشجعا إياهم على التوصل سريعاً إلى حل توفيقي، استناداً إلى حوار سياسي جامع والمبادئ الديمقراطية، للمحافظة على الوحدة من أجل المهمة الحاسمة المتمثلة في مكافحة داعش.

فيما يتعلق بالعلاقات بين بغداد وأربيل، من الضروري المسارعة بحل الخلافات القائمة بشأن اتفاق النفط وتقاسم الإيرادات، المبرم خلال شهر كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٤، عن طريق الحوار. وبعثة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم ذلك. وعلاوة على ذلك، فإن المأزق الحالي، والذي يأتي في وقت تجري فيه مناقشة ميزانية عام ٢٠١٦ في مجلس النواب، يضر بالعلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، وهي أمر حاسم لاستقرار العراق ووحدته ومكافحة تنظيم داعش والتصدي للتحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المتزايدة من خلال إجراء إصلاحات.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم بنجاح إجبار تنظيم داعش على التراجع. ففي وسط العراق، استعادت قوات الأمن

العراقية وقوات الحشد الشعبي والمتطوعون القبليون مناطق مهمة، بما في ذلك بيجي، التي تخضع الآن لسيطرة الحكومة. وقد أثبتت القوات الموالية للحكومة قدرتها على القيام بعمليات عسكرية في مناطق عدة في وقت واحد. وأصبح التحالف العالمي لمكافحة تنظيم داعش أكثر فعالية في دعم قوات الأمن العراقية والبيشمركة، سواء في الأنشطة العسكرية المباشرة أو التدريب أو الإمداد بالعتاد. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت حكومة العراق مؤخرا في التعاون مع روسيا وإيران وسورية في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية من خلال خلية في بغداد.

ومع ذلك لا يزال تنظيم داعش يمتلك قدرات عسكرية ومالية، تمكنه من إطالة حكمه الإرهابي لمساحات واسعة من العراق. وعلى الرغم من استخدام التنظيم لأجهزة متفجرة مرتجلة بشكل واسع ومتطور وتنفيذه لهجمات انتحارية وقدرته على القيام بعمليات في بيئات حضرية معقدة، تواصل قوات الأمن العراقية إحراز تقدم بطيء، بينما تبذل في الوقت نفسه قصارى جهدها لتجنب سقوط ضحايا من المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما تردد عن استخدام التنظيم لأسلحة كيميائية ضد البيشمركة قيد التحقيق حاليا. وقد زار ممثلون عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بغداد مؤخرا لمناقشة هذه المسألة مع المسؤولين العراقيين.

ووجه المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، السيد أداما ديانغ، خلال زيارته للعراق في الأسبوع الماضي، نداء قويا لتعزيز آليات حماية الأقليات، مشددا على الحاجة إلى مساءلة مرتكبي الجرائم وأهمية المصالحة الوطنية على مستوى المجتمع المحلي. وتظل حماية الأقليات إحدى المهام الحاسمة بالنسبة لأسرة الأمم المتحدة.

ولا تزال الحالة الإنسانية مصدر قلق بالغ. ويفوق حجم الأزمة قدرتنا الجماعية على الاستجابة. وفي ظل محدودية التمويل، كان على الهيئات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة خفض وإعادة تنظيم برامجها لدعم العراقيين المشردين داخليا. ولأن الغالبية العظمى من المشردين تريد البقاء في العراق، تتمثل أفضل طريقة لتشجيعهم على ذلك في توفير الدعم الإنساني في بلد المنشأ. وسيكونون أقل ميلا إلى الفرار من البلد والهجرة إلى بلدان ثالثة، وإلى أوروبا في المقام الأول.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى التقرير الثامن للأمين العام، المقدم عملا بالفقرة ٤ من القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، بشأن مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية.

على الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها المنطقة، تسود علاقات جيدة وأجواء إيجابية في العلاقات بين العراق والكويت اللذين وثقا حوارهما وتعاونهما. وتجلت النوايا الحسنة بين البلدين بوضوح عندما جرى في ٢٨ تشرين الأول /أكتوبر تمديد أجل سداد التعويضات المتبقية المستحقة لحكومة الكويت وقدرها ٤,٦ بليون دولار إلى غاية ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وبينما يتم الإقرار بشكل كامل بصعوبة الحالة الأمنية والسياسية في العراق والعبء الملقى على كاهل مالية الدولة، رغم ذلك يُتوقع أن تثبت حكومة العراق تقيدها الكامل بهذا الالتزام الدولي وأن تبذل الجهود من أجل المضي قدما بالملف. والخطوات التي اتخذتها حتى الآن والنتائج التي تحققت حتى الآن غير كافية.

أود أن أتطرق إلى مسألة سكان مخيم الحرية والحاجة إلى تخليص العراق من هذا العبء. ففي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، كان المخيم مرة أخرى هدفا لهجوم صاروخي راح ضحيته ٢٤ شخصا من السكان وأدى إلى جرح العديد من الأشخاص الآخرين. ويتمثل الحل الوحيد لضمان أمن السكان في نقلهم على وجه السرعة إلى بلدان ثالثة. وبينما أُذكر بقوة حكومة العراق بالتزامها بضمان سلامة السكان، فإنني أحث كذلك بقوة جميع البلدان على العمل مع المستشار الخاص للأمين

العام للنظر في إمكانية استضافة هؤلاء السكان في أراضيها أو استخدام نفوذها للمساعدة على نقلهم في أقرب وقت ممكن.

وسأواصل أيضا تذكير المجلس بموظف الأمم المتحدة الوطني الذي اختطف في وقت سابق من هذا العام. وأحث السلطات العراقية على مضاعفة جهودها لتأمين الإفراج عنه. وقد مر الآن أكثر من ستة أشهر لم تتوفر لدينا خلالها، معلومات موثوقة عن زميلنا، و لم نتوصل إلى حل إيجابي لهذه الحالة.

إن البعثة، بالتشاور الوثيق مع السلطات العراقية، قد شرعت في تنفيذ توصيات الأمين العام، على النحو المبين في تقريره الأخير (S/2015/518)، والتي جرى إقرارها من خلال اعتماد ولايتنا الجديدة في تموز/يوليه. فالولاية الجديدة توفر للبعثة المرونة التي تحتاجها من أجل الاستجابة للتحديات الناشئة في العراق وتُمكِّن البعثة، جنبا إلى جنب مع الفريق القطري للأمم المتحدة، من تحديد أولويات أنشطتها. وبفضل استمرار دعم المجلس، سنواصل العمل يدا بيد مع الحكومة العراقية والقوى السياسية والمجتمع المدني لتحقيق نتائج في جميع المجالات الحيوية، مع التعبئة المتزايدة للدعم والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوبيش على إحاطته الإعلامية المركزة للغاية، وعلى الملاحظات المكتوبة الأطول التي عممها على جميع أعضاء المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئ المملكة المتحدة على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر، كما أخص بالشكر مملكة إسبانيا على الجهود الكبيرة التي بذلتها خلال رئاستها للمجلس الشهر الماضي.

إن المشكلة الأساسية التي تواجه العراق اليوم هي مزيج معقد من تحديات عسكرية وأمنية واقتصادية وإنسانية كبيرة. إذ أن ما يزيد على ثلاثة ملايين عراقي لا يزالون نازحين عن مدنهم التي يحتلها داعش إثر الهجمات الإرهابية، وهم يمثلون مختلف الطيف العراقي، وتسعى الحكومة العراقية جاهدة إلى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة ووضع آليات لحماية المتضررين والمهجرين، بمن فيهم الأطفال والنساء وأفراد الأقليات الدينية والعرقية وتهيئة الظروف التي من شأنها أن تفضي إلى عودة النازحين وتكفل لهم الأمان.

يقدم العراق الشكر لجميع الدول المشاركة في التحالف العالمي لمكافحة داعش ودول الاتحاد الأوروبي ودول جوار العراق والدول الأخرى من خارج التحالف على تصديها للإرهاب ومساندتها العسكرية واللوجستية للقوات الأمنية العراقية، كما نشكر مجلس الأمن على حثه المجتمع الدولي من أجل تعزيز وتوسيع نطاق الدعم المقدم لحكومة العراق في مكافحتها تنظيم داعش الإرهابي. وندعو دول المنطقة إلى العمل على منع التهديدات الإرهابية وإضعافها وعزلها وشل حركتها، ونعيد التأكيد على أنه لا يمكن دحر الإرهاب إلا بمشاركة جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وتعاونها بفعالية في منع التهديدات الإرهابية.

إن حكومة بلادي تشيد بما حققته قواتنا المسلحة الباسلة ومتطوعو الحشد الشعبي الأبطال والبيشمركة الشجعان وأبناء العشائر الغيارى، الذين يعملون بإمرة قيادة موحدة مركزية، من نجاحات عسكرية في ديالى وصلاح الدين وجرف النصر وآمرلي وكركوك، وتحرير وتطهير بيجي ومصفاتها ومدينة الصينية بالكامل وبعض من مدن الأنبار، وإكمال تطويق مدينة الأنبار بكاملها.

تبذل حكومة بلدي جهودا مستمرة لتعزيز العلاقات مع الدول العربية والمجاورة، ونخص بالذكر المملكة العربية السعودية والكويت والأردن وإيران وتركيا، بالإضافة إلى علاقة التواصل المستمر مع الحكومة السورية.

ونحن ننتهز هذه الفصة لتقديم الشكر لدولة الكويت التي وافقت مشكورة على تأجيل دفع التعويضات لغاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتؤكد الحكومة العراقية على استمرار التزامها القانوني والإنساني للتقدم في ملفي المفقودين والأرشيف الكويتي، وتنظر حاليا في استغلال أحدث التقنيات المتوفرة لتسريع الكشف عن المفقودين الكويتيين. ولا تزال تقوم بالإعلان في وسائل الإعلام المختلفة بشأن المعلومات التي يمكن أن تقود إلى معرفة مصيرهم. كما أن التنسيق والتشاور مستمران بين البلدين من أجل إكمال تحديث خرائط الحدود بين البلدين.

إن العراق ملتزم بتعهداته بشأن توفير الحماية لقاطني مخيم الحرية، وإنه يطبق الإجراءات الأمنية المشددة من أجل ضمان أمن قاطني المخيم. ولا تزال السلطات المختصة تحقق في الحادثة الأخيرة التي تعرض لها المخيم وبعض معسكرات الجيش العراقي للقصف الصاروخي.

وختاما، نقدم شكرنا للعمل والجهد الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام في العراق، السيد يان كوبيش، وفريق عمله في تقديم المشورة والمساعدة الإنسانية إلى النازحين العراقيين جنبا إلى جنب مع فريق المساعدة وتعزيز القدرات اللازمة لتنفيذ المهمات اليومية في العراق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلِّمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.